

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024-2025

المحور الثالث: تطور الفكر الإقتصادي

المحاضرة الثامنة: الفكر الإقتصادي للمدرسة التجاري (المركنتيلية):

1- نشأة المذهب التجاري: يمكن إرجاع نشأة هذا المذهب على عام 1550 حين

ظهرت في إنجلترا جماعة تسمى بـ "بأنصار المعادن النفيسة"، وسادت سياسيات وأساليب المذهب التجاري الإقتصادي طيلة نحو مائة وخمسون عاما في الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ومن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الإيطالي "انطونيو سيرا" الذي نشر في عام 1613 رسالة ضمنها تعاليم هذا المذهب الرئيسية، وآخر من أسهم في هذا الميدان "السير جيمس ستوارت" بكتابه "بحث في مبادئ الإقتصاد السياسي" الصادر عام 1776، حيث تعتبر المعادن النفيسة عند أصحاب المذهب التجاري الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية لأنها مصدر القوة والعظمة فإذا لم تملك الدولة مناجم للذهب فإن في إمكانها الحصول على حاجاتها من هذين المعدنين عن طريق التجارة وهذا سيتتبع أن يكون الميزان التجاري في صالحها لأن زيادة الصادرات على الواردات معناها تدفق الذهب والفضة عليها¹.

● ويمكن تعريف التجارية أو المذهب التجاري بأنه مجموعة السياسات والتدابير الاقتصادية التي كان يدعو إليها بعض الاقتصاديين، وطبقها رجال الدولة والمسؤولون في معظم البلدان الأوروبية في مختلف مجالات الإقتصاد الوطني: الصناعة والزراعة ولاسيما في مجال تنظيم التجارة الخارجية والنقل البحري بهدف تحقيق ميزان تجاري رابح ومنع خروج المعادن الثمينة من البلاد، ومحاولة تجميع أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة داخل حدود الدولة، بوصفهما يمثلان الثروة التي يجب أن يكون الحصول عليها هدفا أعلى للدولة².

¹ - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد: مذاهب، أنظمة، نظريات إقتصادية، أسواق، الجزء الأول، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 21.

² - حبيب مطانيوس، التجارة (الماركنيلية)، الموسوعة العربية، متاح على الرابط التالي: <http://arab-ency.com.sy/detail/1826>، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/20.

2- الأسس والمبادئ الفكرية للمذهب التجاري: تقوم المدرسة التجارية على مجموعة من

الأفكار والمبادئ التي نوجزها في التالي:

- تجسيد المعادن النفيسة والسعي للحصول عليها وذلك بموجب وسيلتين هما:¹
 - الوسيلة الأولى: التأكيد على دور الدولة في رسم السياسة المعدنية التي تنحصر ب:
 - أ- منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج للحفاظ عليه من الشرب.
 - ب- إلزام المصدرين أن يجلبوا لقاء حصيلة الصادرات ذهباً أو فضة وإلزام المستوردين أن يستوردوا مقايضة بسلع وطنية.
 - ت- تشجيع البنوك لمنح فائدة مرتفعة على الودائع الأجنبية.
 - ث- قبول النقود الذهبية والفضة بأكثر من قيمتها.
 - ج- تعتبر المعادن والنفيسة الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية.
- الوسيلة الثانية: إذا لم تملك الدولة مناجم لذهب والفضة فإن بإمكانها الحصول على حاجتها من هذين المعدنين عن طريق التجارة من خلال:
 - أ- العمل على زيادة الصادرات وتقليل الإستيراد بحيث يدفع الفرق بينهما ذهباً.
 - ب- تشجيع الصناعات المحلية.
 - ت- فرض قيود على بعض الأنواع من المنتجات المستوردة.
 - ث- التقليل من الاستهلاك وخاصة بالنسبة للمنتجات.
 - ج- حصر عمليات النقل على البواخر ووسائل النقل الوطنية.
 - ح- تجويد النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.
 - خ- منع قيام الصناعة في المستعمرات.

- تحقيق ميزان تجاري فائض: كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معادن نفيسة، فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما يملك البلد من ذهب وفضة والإستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة، فالطريق الوحيدة لديهم لزيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة يكون عن طريق التجارة الدولية،

وهذا لا يتحقق رصيد البلد من المعادن النفيسة يكون عن طريق التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سابقا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه أي إذا حقق فائضا في ميزانه التجاري¹.

● **تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية:** نادى التجاريون بضرورة ضمان التجارة

الداخلية وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات، ولكن مع الإحتفاظ بها للسلع القومية، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية بإتخاذ إجراءات حمائية يقصد بها حماية الإنتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول)، وإتخاذ إجراءات تضمن إكتساب الأسواق الخارجية للمصادرات الوطنية مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى، وتطوير الأسطول التجاري للنقل والحرب لإكتساب المستعمرات والحفاظ عليها فهم إذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية².

● وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد إلى آخر فقد غلب على تدخل الدولة في اسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة، وفي إنجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في إقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة وخاصة التجارة الخارجية والنقل البحري، أم في فرنسا فقد إتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وقامت بتنفيذ سياسة **كولبير*** بإتخاذ كافة الوسائل التي تؤدي إلى التوسع الصناعي بقصد زيادة الصادرات³.

● **الإحتكار والمنافسة:** تعدى سلوك إنجلترا فكرة حماية الصناعة الوطنية إلى فكرة

القضاء على المنافسة فقوانين الإبحار والشحن لم تكن مجرد وسيلة لتحقيق بعض الأرباح من السيطرة على هوامش النقل والتأمين وما يتصل بها من خدمات تفريغ وتحميل، بل كانت موجهة ضد الأسطول الهولندي المنافس البحري

¹ - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 36.

² - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 201.

* وهو جان بتيست كولبير واحد من أهم وزراء لويس الرابع عشر، ويعتبر من دعاة المذهب التجاري في فرنسا.

³ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأكبر¹، حيث شجع المركاتليون على الإحتكار في الأسعار والسلع وبذلك تراجع السعر العادل أمام المركاتلية ومن هنا كانت منح وبراءات الإحتكار تعطي بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة إليزابيث، وكانت هذه المنح هبة سخية إلى ان قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب الإحتكارات في العامين 1623-1624، ومن جهة أخرى لما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع إحترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال أمرا مقبولا وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعاً².

● **زيادة السكان:** يرى أنصار التجارة ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثمّ زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه فإنهم يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة³.

● **ترتيب أوجه النشاط الإقتصادي:** كانت المفاضلة بين أوجه النشاط من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الأهمية ويجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة والتجارة والصناعة، فكانت التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تساهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس كما أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس وقد ترتب على ذلك أنهم كانوا ينادون بإتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخفضة، أما الزراعة فلم تحظى من طرف التجاريين بتقدير

¹ - معاذ الشرفاوي الجزائري، تاريخ الفكر الإقتصادي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 61.

² - حكيم مختار طلبة، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

³ - حبيب مطانيوس، مرجع سابق.

يذكر لأن حسب منظورهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة¹.

3- مذاهب السياسة الاقتصادية للمدرسة التجارية: يمكن التمييز بين أربعة تيارات في الفكر التجاري يمثل كل منها في سياسة إقتصادية محددة تتلائم مع الظروف التي كانت آنذاك وتتمثل هذه التيارات في مايلي:²

أ- المذهب التجاري المعدني في إسبانية Bullionisme: يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها، لما كانت إسبانية تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك) تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانية فيما وراء البحار والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد، ولمنع تسرب المعادن طالب أنصار التجارية في إسبانية بمنع خروج النقود المسكوكة والسبائك، كما دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية، وسنت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمته شراء سلع إسبانية مقابلها.

ب- المذهب التجاري الصناعي في فرنسة Industrialisme: لم يكن لفرنسة مناجم للذهب والفضة كما كان لإسبانية، ولذلك كانت مسألة الحصول على المعادن الثمينة أي الثروة بمفهوم التجاريين الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال الدولة، غير أن التجاريين في فرنسة نظروا إلى المعادن الثمينة بوصفها ثروة كفيفة بتوفير السلع والحاجات اللازمة للمعيشة، ولذلك تركز الاهتمام على التدابير اللازمة لتوفير أكبر قدر ممكن من الثروة.

¹ - سعيد النجار، المدرسة التجارية-الماركانتيلية-، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9> ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/21.

² - حبيب مطانيوس، مرجع سابق.

- اقترن المذهب التجاري في فرنسا باسم **كولبير Colbert** وزير المالية، الذي كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى، إذ إنّ كمية المعادن الثمينة محدودة تدور في أوربة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارة بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

- وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة.
- وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.
- وعلى الرغم من تأكيد الاقتصاديين الفرنسيين من أنصار التجارة: **جان بودان وأنطوان دي مونكريان**، على أهمية الزراعة في الاقتصاد الفرنسي أثرها في زيادة الثروة القومية فقد كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة وتحسين جودة الإنتاج الصناعي وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية، ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات والتدابير التالية:
- إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.
- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.
- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية.
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

ت- مذهب التجارة التجاري في بريطانيا **Commercialisme** : ركز اهتمام أنصار المذهب التجاري في إنكلترا على التجارة الخارجية وتنشيطها واتخذ المذهب ثلاثة اتجاهات: حماية النقد ومخزون المعادن الثمينة، وحماية الإنتاج، وتشجيع البحرية الإنكليزية والتجارة، وكان التركيز شديداً على الاتجاه الأخير منها، حيث عملت بريطانيا على تشجيع التجارة الخارجية فسنت القوانين لحمايتها وتشجيعها ولاسيما قوانين الملاحة الإنكليزية التي أوجبت نقل السلع المستوردة حصراً على السفن الإنكليزية وكذلك السلع المصدرة أو المستوردة بين إنكلترا ومستعمراتها. كما صدرت قوانين الحماية الجمركية التي فرضت رسوماً جمركية عالية على السلع الاستهلاكية المستوردة وخففتها على السلع المخصصة لإعادة التصدير (تجارة الترانزيت).

ث- المذهب التجاري المالي أو مذهب الخزانة **Cameralisme**: اتخذ المذهب التجاري في كل من ألمانيا والنمسة صيغة خاصة وهي صيغة مالية الدولة أو الإدارة العامة، وقد أُطلقت على هذه الصيغة اسم علم الخزانة أو مذهب الخزانة، ويتمثل هذا المذهب في أفكار فون يوستي **Von Justi** التي أوردها في كتابه «اقتصاد الدولة»، وينطلق هذا المذهب من مبدأ أساسي وهو ضرورة قيام الدولة بكل الأعمال الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة، كان أنصار التجارة في ألمانيا والنمسة يقولون ببناء إدارات الدولة انطلاقاً من المذاهب التجارية التي كانت غالبية آنذاك في باقي أقطار أوربة (السعي للحصول على المعادن الثمينة، ودعم الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية وفرض الحماية الجمركية... إلخ) بقصد تحقيق اغتناء الدولة ودعم خزينتها وزيادة قوتها.

4-الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية: تعرضت المدرسة التجارية إلى مجموعة من الانتقادات والتي نذكر أبرزها: ¹

¹ - جبلي محمد الأمين، الدرس الرابع في مدخل الاقتصاد؛ تطور الفكر الاقتصادي، المدرسة التجارية، متاح على الرابط التالي: <https://www.manarat-el-iktissad.com/2019/10/the-mercantiliste-school.html> ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/01/21.

- إختزال مفهوم الثروة في زيادة إحتياطيات المعدن النفيس داخل الدولة مفهوم خاطئ، فالثروة مرتبطة بكمية الإنتاج الحقيقي في منطقة معينة والذي يرتبط بطريقة المثلى لكفية منج عوامل الإنتاج.
- التركيز على النقود في حد ذاتها وهذا خطأ، فالنقود تعتبر وسيلة للمبادلة إضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى.
- جمع المعدن النفيس داخل الدولة مع فرض سياسات لعدم خروجه من الدولة له أثر إيجابي في المدى القصير لإثراء الدولة، لكن له مفعول سلبي على المدى المتوسط والبعيد، إذ أنه يرفع قيمة المنتوجات في السوق الدولي مما يفقدها تنافسيتها وبالتالي انخفاض الطلب عليها.
- تشجيع الدول ذات الهيمنة العسكرية على اتباع سياسة استعمارية لتبرير احتياجاتها الاقتصادية.
- عدم الاعتماد على القطاعات الاقتصادية بصفة متوازنة تسمح بالاستقرار الاقتصادي كالصناعة والزراعة والتركيز فقط على التجارة الخارجية.